

دور مشاريع التمويل المستدام (الخضراء) في تحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ –
دراسة ميدانية على بنك البلاد

إعداد الطالب/

سعود منصور بن قاسم

إشراف/

د. عبدالرحيم نادر

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

تُعدُّ أخلاقيات البحث العلمي حجر الأساس الذي يقوم عليه أي نشاط أكاديمي رصين، إذ لا يكتسب البحث قيمته العلمية من جدّة موضوعه أو دقّة أدواته فحسب، بل من مدى التزام الباحث بالمنظومة الأخلاقية التي تحكم عملية إنتاج المعرفة منذ لحظة اختيار الموضوع وحتى نشر النتائج. وتُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة المعايير والقيم والقواعد السلوكية التي تحكم تصرفات الباحث في كافة مراحل العمل البحثي، بدءاً من صياغة المشكلة، ومروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج وتوثيق المصادر، بما يضمن نزاهة العملية البحثية واحترام حقوق المشاركين والمجتمع العلمي على حدٍ سواء. (Resnik, 2020)

ويرى بعض الباحثين أن أخلاقيات البحث ليست مجرد ضوابط شكلية تُفرض من الخارج، وإنما هي التزام داخلي ينبع من إدراك الباحث لمسؤوليته تجاه الحقيقة العلمية والمجتمع الذي يخدمه. فالباحث الذي يتناول قضايا حساسة كالتمويل المستدام والممارسات المصرفية الخضراء، يجد نفسه أمام مسؤولية مضاعفة، إذ تتشابك في بحثه أبعاد اقتصادية ومؤسسية واجتماعية وبيئية، ويترتب على نتائجه آثار قد تمتد إلى صنّاع القرار والمؤسسات المالية والعملاء على حدٍ سواء (العساف، ٢٠٢١).

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي السعودي ضمن مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتنامي الاهتمام بمشاريع التمويل الأخضر بوصفها رافداً أساسياً لتحقيق الاستدامة البيئية، فإن إجراء دراسات ميدانية على بنوك بعينها كبنك البلاد يستدعي وعياً عميقاً بالأبعاد الأخلاقية المرتبطة بالتعامل مع البيانات المؤسسية، والحفاظ على سرية المعلومات المالية، واستئذان المشاركين، وضمان موضوعية التحليل بعيداً عن أي تحيزات شخصية أو ضغوط مؤسسية.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل معمّق لمفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميته، واستعراض المبادئ الجوهرية التي تحكمه، ومناقشة أبرز القضايا الأخلاقية المعاصرة، ثم تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً عملياً على موضوع بحث الطالب المتعلق بدور مشاريع التمويل المستدام في تحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، مع تسليط الضوء على الإجراءات التي ينوي الباحث اتباعها لضمان التزامه بالمعايير الأخلاقية في كافة مراحل دراسته الميدانية على بنك البلاد.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها الضمانة الحقيقية لجودة المخرجات البحثية ومصداقيتها، فالبحث الذي يفتقر إلى الالتزام الأخلاقي يفقد قيمته العلمية مهما بلغت دقة أدواته الإحصائية أو جدّة موضوعه. وتتجلى هذه الأهمية في عدة محاور متشابكة يصعب الفصل بينها، إذ يرتبط كل محور بالآخر ارتباطاً وثيقاً.

ففي ما يتعلق بجودة النتائج ومصداقيتها، تُسهم الأخلاقيات في ضمان أن البيانات التي يتم جمعها تعكس الواقع كما هو، دون تحريف أو تزيف أو انتقائية مغرضة. وحين يلتزم الباحث بالأمانة في تسجيل ما يرصده، وفي عرض ما يتوصل إليه من نتائج حتى وإن كانت مخالفة لفرضياته المسبقة، فإن البحث يكتسب موثوقية تجعله قابلاً للاستشهاد والبناء عليه من قِبَل الباحثين اللاحقين. وفي المقابل، فإن أي تلاعب بالبيانات أو إخفاء لنتائج

معينة يهدد البنيان المعرفي بأكمله، ويُسهّم في إنتاج معرفة زائفة تُضلل صانعي القرار والممارسين (Bouville, 2008).

أما على صعيد حماية المشاركين في البحث، فإن الأخلاقيات تُمثّل درعاً يقي الأفراد من أي ضرر مادي أو معنوي قد يلحق بهم نتيجة مشاركتهم في الدراسة. ففي الدراسات الميدانية التي تُجرى على موظفي البنوك والعملاء، قد تتعرض هويات المشاركين أو المعلومات الحساسة التي يُدلون بها للكشف، مما قد يُعرّضهم لمساءلة وظيفية أو حرج اجتماعي. ومن هنا تأتي أهمية الالتزام بمبدأ السرية والموافقة المستنيرة لحماية كرامة المشاركين وحقوقهم.

وعلى المستوى المؤسسي والمجتمعي، تُسهّم أخلاقيات البحث في تعزيز ثقة المؤسسات بالباحثين، وفتح أبواب التعاون البحثي بين الجامعات والقطاعين العام والخاص. فالبنوك والشركات الكبرى لن تتعاون مع باحث يُشتبه في تساهله الأخلاقي، بينما يحظى الباحث الملتزم بالنزاهة بفرص أوسع للوصول إلى البيانات والمعلومات الحقيقية. كما أن البحث الأخلاقي يخدم المجتمع بتقديم حلول واقعية لمشكلاته، مثل توجيه السياسات المصرفية نحو التمويل المستدام بصورة تخدم البيئة والاقتصاد الوطني (الزيود، ٢٠٢٢).

وأخيراً، فإن الالتزام الأخلاقي يحمي الباحث ذاته من الوقوع في تبعات قانونية أو تأديبية قد تُنهِي مسيرته الأكاديمية، إذ شهدت السنوات الأخيرة حالات عديدة لباحثين سُحبت أبحاثهم وأُغيت درجاتهم العلمية بسبب ثبوت انتحالهم أو تزويرهم للبيانات. ومن ثَمَّ، فإن الأخلاقيات ليست عبئاً يُثقل كاهل الباحث، بل هي استثمار طويل الأمد في سمعته العلمية ومستقبله المهني.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

ترتكز أخلاقيات البحث العلمي على منظومة متكاملة من المبادئ التي يكمل بعضها بعضاً، ولا يمكن للباحث أن يدّعي الالتزام الأخلاقي إذا التزم بمبدأ منها وأهمل البقية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المبادئ مع توضيحها بأمثلة تطبيقية.

الأمانة العلمية تُعدّ المبدأ المحوري الذي تتفرع منه باقي المبادئ، وتعني التزام الباحث بنقل المعلومات والأفكار من مصادرها الأصلية بدقة ووضوح، مع التوثيق الكامل لكل اقتباس أو فكرة استعارها من غيره. ومثال ذلك أن الباحث في دراسة بنك البلاد، حين يستشهد بتعريف التمويل الأخضر الوارد لدى (Wang et al., 2022)، عليه أن يُوثّق هذا التعريف توثيقاً صحيحاً وفق نمط APA، وأن لا يُقدّمه باعتباره من إنتاجه الخاص، حتى وإن أعاد صياغته بأسلوبه. والأمانة العلمية تشمل أيضاً الاعتراف بإسهامات الآخرين في الفكرة البحثية، كالمشرف الأكاديمي والزملاء الذين قدموا ملاحظات على البحث.

النزاهة تتجاوز الأمانة في النقل إلى الالتزام بالصدق في كافة مراحل البحث، بما في ذلك صياغة الفرضيات وتصميم الأدوات وجمع البيانات وعرض النتائج. فالباحث النزيه لا يُعدّل في إجابات المستجيبين لتتوافق مع فرضياته، ولا يحذف البيانات الشاذة التي تُخالف ما يتمناه. ومثال ذلك أن الباحث إذا تبيّن له من خلال تحليل استبانات موظفي بنك البلاد أن ثمة قصوراً في تطبيق ممارسات التمويل المستدام، فإن النزاهة تُلزمه بعرض هذه النتيجة كما هي، حتى وإن كانت لا تخدم الصورة المثلى للبنك المُشارك في الدراسة.

الموضوعية تعني تحرّر الباحث من أي تحيزات شخصية أو أيديولوجية أو مصلحة قد تؤثر على قراءته للبيانات وتفسيره للنتائج. والباحث الموضوعي يتعامل مع البيانات كما تُملئها الأرقام والوقائع، لا كما يتمنى أن تكون. ومثال ذلك أن الباحث الذي يعمل في القطاع المصرفي قد يميل لاشعورياً إلى تقديم صورة إيجابية عن البنوك السعودية في مجال التمويل الأخضر، إلا أن الموضوعية تستوجب منه أن يعرض جوانب القوة والضعف بميزان عادل، مستنداً إلى الأدلة الميدانية لا إلى التصورات المسبقة.

السرية تعني حماية المعلومات التي يُدلي بها المشاركون في البحث، وعدم الكشف عن هوياتهم أو ربط إجاباتهم بأشخاصهم بصورة تُعرّضهم لأي ضرر. ومثال ذلك أن الباحث حين يُجري مقابلات مع مديري إدارة المخاطر أو الالتزام في بنك البلاد، عليه أن يلتزم بعدم ذكر أسمائهم أو مناصبهم التفصيلية في تقريره النهائي، وأن يُشير إليهم برموز أو ألقاب وظيفية عامة، حفاظاً على خصوصيتهم وحمايتهم من أي تبعات وظيفية.

الموافقة المستنيرة تعني حصول الباحث على موافقة صريحة من المشاركين بعد إطلاعهم الكامل على طبيعة البحث وأهدافه والمخاطر المحتملة من المشاركة، وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. ومثال ذلك أن الباحث في دراسة بنك البلاد ملزم بأن يُرفق مع الاستبانة خطاباً تعريفياً يوضح فيه هويته، والجهة الأكاديمية التي يمثلها، والغرض من الدراسة، وأن المشاركة طوعية تماماً، وأن البيانات ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ويُضاف إلى هذه المبادئ الأساسية مبادئ مكملة كالعادلة في اختيار العينة، والمسؤولية الاجتماعية تجاه نتائج البحث، واحترام الملكية الفكرية للآخرين، وكلها تتضافر لتُشكّل منظومة أخلاقية متكاملة لا يمكن تجزئتها.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه العملية البحثية جملة من القضايا الأخلاقية التي قد تُفسد البحث وتُفقد قيمته إذا لم يُحسن الباحث التعامل معها بوعي ومسؤولية. وفيما يلي مناقشة لأبرز هذه القضايا.

الانتحال العلمي (Plagiarism) يُعدّ من أخطر القضايا الأخلاقية وأكثرها شيوعاً في الأوساط الأكاديمية، ويتمثل في نسبة أفكار الآخرين أو نصوصهم إلى الباحث دون توثيق. ويتخذ الانتحال صوراً متعددة، فمنه الانتحال الحرفي الذي يتم بنقل النصوص نسخاً ولصقاً، ومنه الانتحال المُقنّع الذي يتم بإعادة صياغة أفكار الآخرين دون الإشارة إلى مصدرها، ومنه الانتحال الذاتي الذي يحدث حين يُعيد الباحث نشر أبحاثه السابقة دون الإشارة إلى ذلك. ومثال واقعي على هذه القضية ما حدث في عام ٢٠١١ من سحب رسالة الدكتوراه الخاصة بوزير الدفاع الألماني الأسبق “كارل تيودور تسو غوتنبرغ”، بعد ثبوت احتوائها على فقرات مقتبسة دون توثيق، مما أدى إلى استقالته من منصبه. (Weber-Wulff, 2014) ويُمكن للباحث تجنّب الانتحال باستخدام برامج كشف التشابه مثل Turnitin و Thenticate قبل تسليم البحث، والحرص على التوثيق الدقيق لكل اقتباس.

تزوير البيانات (Data Fabrication and Falsification) يُمثّل قضية أخلاقية بالغة الخطورة، إذ يقوم الباحث باختلاق بيانات لم تُجمع فعلياً، أو يُعدّل في البيانات الحقيقية لتتوافق مع فرضياته. ومن أشهر الأمثلة على ذلك قضية الباحث الياباني “هاروكو أوبوكاتا” في مجال الخلايا الجذعية عام ٢٠١٤، حيث ثبت تلاعبها

بالنتائج المنشورة في مجلة Nature ، مما أدى إلى سحب أبحاثها وانتحار أحد المشرفين عليها (Rasko & Power, 2015). ومثال افتراضي قريب من موضوع الدراسة الحالية، أن يقوم باحث بتوزيع ٥٠ استبانة فقط على موظفي بنك البلاد، ثم يدّعي في تقريره أنه وُزّع ٢٠٠ استبانة، ويختلق إجابات وهمية لرفع المعنوية الإحصائية لنتائجه، وهو ما يُعدّ خيانة للأمانة العلمية ومخالفة قد تُعرّضه لإلغاء بحثه.

التحيز (Bias) يُعدّ قضية أخلاقية ومنهجية في آنٍ معاً، ويعني ميل الباحث الواعي أو اللاواعي إلى تفسير البيانات بصورة تخدم وجهة نظره المسبقة. ويتخذ التحيز أشكالاً عدة، منها تحيّز الاختيار الذي يحدث حين تنتقي العينة بطريقة لا تُمثّل المجتمع، وتحيز التأكيد الذي يحدث حين يبحث الباحث عن الأدلة التي تدعم فرضيته ويتجاهل ما يُخالفها. ومثال ذلك أن باحثاً يدرس فاعلية التمويل المستدام في بنك البلاد قد يختار للمقابلات فقط الموظفين المتحمسين لهذه المشاريع، متجاهلاً آراء الموظفين المتحفظين، مما يؤدي إلى نتائج مُضلّلة.

انتهاك الخصوصية يُمثّل قضية متنامية الأهمية في ظل ثورة البيانات الضخمة، ويتمثل في الحصول على معلومات شخصية أو مؤسسية دون إذن، أو نشرها بصورة تكشف هويات أصحابها. ومثال ذلك في الدراسات المصرفية، أن يحصل الباحث على بيانات عملاء التمويل الأخضر دون موافقتهم، أو يكشف عن أسماء عملاء بنك البلاد في تقريره النهائي، وهو ما يُعدّ خرقاً صريحاً لقوانين حماية البيانات السارية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عام ٢٠٢١.

تضارب المصالح (Conflict of Interest) يحدث حين يكون للباحث مصلحة شخصية أو مادية أو وظيفية قد تؤثر على موضوعيته. ومثال ذلك أن باحثاً يدرس مشاريع التمويل المستدام في بنك البلاد قد يكون موظفاً في البنك ذاته، أو يتلقى منحة بحثية منه، مما يجعله ميّالاً لإبراز الإيجابيات وإخفاء السلبيات. والإفصاح عن تضارب المصالح في بداية البحث يُعدّ ممارسة أخلاقية معتمدة دولياً تُمكن القارئ من تقييم مدى موضوعية النتائج.

سوء استخدام السلطة في البحث قضية أخلاقية أخرى تتمثل في استغلال الباحث لمنصبه الأكاديمي للضغط على المشاركين أو الطلاب لإجبارهم على المشاركة في البحث، أو إجبار طلاب الدراسات العليا على إدراج اسم المشرف كمؤلف مشارك دون إسهام علمي حقيقي، وهو ما يُعرف بـ"التأليف الشبهي" أو "التأليف الفخري".

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تطوّرت منظومة القواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي تطوراً ملحوظاً منذ منتصف القرن العشرين، خصوصاً في أعقاب الكشف عن انتهاكات أخلاقية جسيمة في تجارب طبية تاريخية. وقد أفرز هذا التطور جملة من اللوائح والمؤسسات التي تحكم اليوم العمل البحثي على المستويين المحلي والدولي.

لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards – IRB) تُمثّل الجهة المؤسسية المنوط بها مراجعة المقترحات البحثية قبل تنفيذها، والتأكد من التزامها بالمعايير الأخلاقية. وتعود نشأة هذه اللجان إلى تقرير بلمونت (Belmont Report) الصادر عام ١٩٧٩ في الولايات المتحدة، الذي وضع المبادئ الثلاثة

الأساسية المتمثلة في احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة. وتقوم هذه اللجان بمراجعة أدوات البحث ونماذج الموافقة المستنيرة وآليات حماية بيانات المشاركين، ولا يُسمح للباحث بالشروع في الجانب الميداني إلا بعد الحصول على موافقتها الرسمية. وفي السياق السعودي، تتولى وحدات أخلاقيات البحث في الجامعات السعودية هذا الدور، مسترشدة بالضوابط التي تُصدرها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والهيئة الوطنية لأخلاقيات الحيوية والطبية، وهي الجهة المرجعية لأخلاقيات البحث في المملكة.

دليل (APA (American Psychological Association) يُعدّ من أبرز الأدلة الدولية في مجال أخلاقيات البحث، خصوصاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية والإدارية. ولا يقتصر الدليل على تنظيم آلية التوثيق المرجعي، بل يتضمن مدونة أخلاقية شاملة تتناول مسؤوليات الباحث تجاه المشاركين والمجتمع العلمي والمؤسسات. ويلزم الدليل الباحثين بالحصول على الموافقة المستنيرة، وحماية سرية البيانات، والإفصاح عن مصادر التمويل وتضارب المصالح، وعدم تزوير النتائج أو الانتحال.

إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki) الصادر عن الجمعية الطبية العالمية عام ١٩٦٤ ويُحدّث دورياً، يُعدّ المرجعية الدولية الأهم في تنظيم أخلاقيات البحوث التي تُجرى على البشر، ويضع ضوابط صارمة بشأن الموافقة المستنيرة وتقييم المخاطر مقابل الفوائد. وعلى الرغم من توجهه الطبي في الأصل، فإن مبادئه أصبحت تُطبّق في مختلف العلوم التي تتعامل مع مشاركين بشريين.

كود نورمبرغ (Nuremberg Code) الصادر عام ١٩٤٧ في أعقاب محاكمات النازيين، يُعدّ الوثيقة المؤسّسة لأخلاقيات البحث الحديثة، وقد أرسى مبدأ الموافقة الطوعية للمشاركين كشرط لا يقبل التنازل.

اللائحة الوطنية في المملكة العربية السعودية: أصدرت المملكة جملة من الأنظمة المتعلقة بأخلاقيات البحث، من أبرزها نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥٩ لعام ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية، إضافة إلى نظام حماية البيانات الشخصية الصادر عام ٢٠٢١، الذي يُنظّم جمع البيانات ومعالجتها ويلزم الجهات البحثية بالحصول على موافقات صريحة من أصحاب البيانات.

وتكتسب هذه القواعد أهميتها من كونها تُمثّل خط الدفاع الأول لحماية المشاركين في البحوث، وضمان جودة الإنتاج العلمي، وحماية سمعة المؤسسات الأكاديمية، وتعزيز ثقة المجتمع بالبحث العلمي ومخرجاته. كما أنها تُسهم في توحيد الممارسات البحثية عبر الحدود، مما يُسهّل التعاون الدولي وتبادل المعرفة.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

يتناول البحث الحالي موضوع “دور مشاريع التمويل المستدام (الخضراء) في تحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠: دراسة ميدانية على بنك البلاد”، وهو موضوع يتطلب تطبيقاً دقيقاً للمبادئ الأخلاقية نظراً لطبيعته الميدانية وتعامله مع بيانات مؤسسية وأفراد. وفيما يلي عرض تفصيلي لكيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية على هذه الدراسة.

أولاً: في مرحلة اختيار الموضوع وصياغة المشكلة، حرص الباحث على اختيار موضوع ذي قيمة علمية ومجتمعية حقيقية، يخدم مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ولا يُحقّق منفعة شخصية ضيقة. كما حرص على

صياغة مشكلة البحث بدقة بعد مراجعة الأدبيات السابقة، وبيّن الفجوات البحثية بصدق دون مبالغة أو تهوين، إذ أشار بوضوح إلى أن الدراسات السابقة كدراسة (Ahmad, 2025) و(صابر، ٢٠٢٤) قد تناولت الموضوع من زوايا أخرى، وأن إضافة البحث الحالي تكمن في التركيز على بنك البلاد تحديداً.

ثانياً: في مرحلة جمع البيانات، يعتمد الباحث منهجاً ميدانياً يستلزم توزيع استبانات على عينة من موظفي بنك البلاد، إضافة إلى إجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في إدارات التمويل والمخاطر والاستدامة. ولضمان الالتزام الأخلاقي في هذه المرحلة، يلتزم الباحث بالخطوات التالية: الحصول على موافقة رسمية من إدارة بنك البلاد قبل الشروع في جمع البيانات، عبر خطاب تعريف صادر من جامعة ميدأوشن يوضح طبيعة البحث وأهدافه. ثم استخراج موافقة لجنة أخلاقيات البحث في الجامعة على أدوات الدراسة قبل تطبيقها. بعد ذلك، إرفاق نموذج موافقة مستنيرة مع كل استبانة، يوضح للمشارك أن مشاركته طوعية بالكامل، وأن له الحق في الانسحاب في أي وقت، وأن إجاباته ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، ولن يترتب على مشاركته أو رفضه أي تبعات وظيفية. كما يحرص الباحث على تجنب طرح أسئلة تكشف عن معلومات مالية حساسة للبنك أو لعملائه، ويلتزم بحدود المعلومات المسموح بتداولها أكاديمياً.

ثالثاً: في الحفاظ على السرية، يتعهد الباحث بأن جميع البيانات التي يجمعها ستعالج بسرية تامة، وأن هويات المشاركين ستظل مجهولة في التقرير النهائي، إذ ستستخدم رموز رقمية بدلاً من الأسماء، وتُحفظ البيانات الأولية في ملفات محمية بكلمات مرور لا يطلع عليها إلا الباحث، وتُتلف هذه البيانات بعد انتهاء فترة الحفظ المعتمدة جامعياً. كما لن يتم ذكر أسماء عملاء بنك البلاد أو أي معلومات قد تُفضي إلى التعرف عليهم، ويُكتفى بعرض البيانات بصورة إجمالية مُجمّعة.

رابعاً: في الموافقة المستنيرة للمشاركين، يحرص الباحث على أن يكون نموذج الموافقة واضحاً ومكتوباً بلغة مفهومة، يتضمن: تعريفاً بالباحث وجهته الأكاديمية، وأهداف البحث وفوائده المتوقعة، وطبيعة الأسئلة التي ستطرح والوقت اللازم للإجابة عليها، والمخاطر المحتملة من المشاركة (وهي محدودة في هذا البحث)، وحق المشارك في الانسحاب دون إبداء أسباب، وآليات حفظ السرية، ومعلومات التواصل مع الباحث والمشرف في حال وجود استفسارات.

خامساً: في تحليل البيانات وعرض النتائج، يلتزم الباحث بمبدأ النزاهة والموضوعية، فيعرض النتائج كما تُفرزها التحليلات الإحصائية حتى وإن كانت مخالفة لتوقعاته أو لا تخدم الصورة المثلى لبنك البلاد. فإذا أظهرت البيانات وجود قصور في تطبيق مشاريع التمويل المستدام، يعرض الباحث هذا القصور بأمانة، مع تقديم توصيات بناءً لتجاوزه، بدلاً من إخفائه أو تجميله. كما يتجنب الباحث أي تفسيرات متحيزة، ويعرض البيانات في سياقها الصحيح دون اجتزاء.

سادساً: في توثيق المراجع، يلتزم الباحث بنمط APA في توثيق جميع المصادر العربية والأجنبية، مع التأكد من دقة بيانات كل مرجع، وتجنب إدراج مراجع لم يطلع عليها فعلياً (ما يُعرف بـ"المراجع الشبحية")، والإشارة الواضحة إلى كل اقتباس مباشر أو غير مباشر داخل النص. ويستخدم الباحث برنامج Turnitin قبل تسليم البحث للتأكد من خلوه من الانتحال.

سابعاً: في إدارة تضارب المصالح، يُفصح الباحث في مقدمة بحثه عن أي علاقة مهنية أو شخصية تربطه ببنك البلاد إن وُجدت، وعن مصادر تمويل البحث إن كان ممولاً من جهة خارجية، ضماناً لشفافية كاملة تُمكن القارئ من تقييم موضوعية النتائج.

ثامناً: في المخاطر المحتملة، يُقرّ الباحث بأن البحث الحالي ينطوي على مخاطر منخفضة نسبياً، لكونه لا يتعامل مع موضوعات صحية أو نفسية حساسة، إلا أن أبرز المخاطر تتمثل في إمكانية شعور بعض المشاركين بالحرج عند الإجابة على أسئلة تتعلق بممارسات بنكهم. ولتخفيف هذا الخطر، يؤكد الباحث للمشاركين أن إجاباتهم لن تُربط بأشخاصهم، وأن البحث يهدف إلى تقييم النظام والممارسات لا الأفراد.

وبهذه الإجراءات المتكاملة، يضمن الباحث أن دراسته الميدانية على بنك البلاد تسير وفق منظومة أخلاقية رصينة، تحفظ حقوق المشاركين والمؤسسة موضع الدراسة، وتُعزز من مصداقية النتائج وقابليتها للاستفادة منها في صنع القرار.

سابعاً: الخاتمة

تناول هذا التقرير موضوع أخلاقيات البحث العلمي بوصفه ركيزة جوهرية لأي عمل أكاديمي رصين، واستعرض المفهوم والأهمية والمبادئ والقضايا والقواعد المنظمة، ثم انتقل إلى التطبيق العملي على موضوع البحث المتعلق بدور مشاريع التمويل المستدام في تحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠ من خلال دراسة ميدانية على بنك البلاد.

وقد خلص التقرير إلى جملة من النتائج، أبرزها أن أخلاقيات البحث ليست مجرد قواعد شكلية يلتزم بها لاستيفاء متطلبات الجامعة، بل هي منظومة قيمية متكاملة تحكم سلوك الباحث في كل مرحلة من مراحل بحثه، وتضمن جودة المخرجات وحماية المشاركين وخدمة المجتمع. كما تبيّن أن المبادئ الأساسية للأخلاقيات، من أمانة ونزاهة وموضوعية وسرية وموافقة مستنيرة، تتشابه فيما بينها بصورة لا تقبل الفصل، وأن الإخلال بأحدها يهدد البنيان البحثي بأكمله.

وقد أكد التطبيق العملي على موضوع البحث أن الباحث الذي يتناول قضايا التمويل المستدام في مؤسسة مصرفية كبنك البلاد، يتحمل مسؤولية مزدوجة تجاه دقة البيانات وحماية المشاركين والمؤسسة موضع الدراسة، وأن الالتزام بالخطوات الإجرائية المتمثلة في الحصول على الموافقات المؤسسية، وتوقيع نماذج الموافقة المستنيرة، وتأمين البيانات، وعرض النتائج بأمانة، هو ما يُمكن البحث من تحقيق قيمته العلمية والعملية.

وأخيراً، يؤكد التقرير على أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي ليس استثناءً يُمارَس في دراسة بعينها، بل ينبغي أن يكون منهج حياة أكاديمية يصاحب الباحث في كل دراساته المستقبلية، ويُسهّم في بناء جيل من الباحثين القادرين على إنتاج معرفة موثوقة تخدم رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومستقبل البحث العلمي العربي.

ثامناً: قائمة المراجع

الزبيد، ماجد محمد. (٢٠٢٢). أخلاقيات البحث العلمي ومسؤولية الباحث المجتمعية: دراسة تحليلية. *المجلة الأردنية للعلوم التربوية*، ١٨(2)، ٢٤٥-٢٦٢.

العساف، صالح بن حمد. (2021). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* (ط. ٥). الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

الهيئة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية. (2020). *الضوابط واللوائح التنفيذية لنظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية*. الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

صابر، شيماء عبدالعاطي سعيد. (٢٠٢٤). دور البنوك المصرية في دعم التمويل المستدام وانعكاسه على تعزيز الوعي البيئي لدى ممارسي العلاقات العامة: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية لبحوث الإعلام*، (89)، ١٥٩-١٩٣.

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). Washington, DC: APA.

Bouville, M. (2008). Plagiarism: Words and ideas. *Science and Engineering Ethics*, 14(3), 311-322.

Rasko, J., & Power, C. (2015). What pushes scientists to lie? The disturbing but familiar story of Haruko Obokata. *The Guardian*, February 18.

Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Cham: Springer International Publishing.

Weber-Wulff, D. (2014). *False feathers: A perspective on academic plagiarism*. Berlin: Springer.